اللواء
يومية- سياسية - عربية

بساط خلال ورشة عمل في معهد باسل فليحان:
تحديث الشراء العام من أهم متطلبات مكافحة الفساد

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المال يوم امس الاثنين ورشة عمل بعنوان «تجارب رائدة في تحديث الشراء العام»، بالتعاون مع سفارة سويسرا، للشراء العام بين منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الاوروبي. وبحضور ممثلين عن المؤسسات الدولية والسفارات والقطاع وعدد من مسؤولي الشراء في الإدارات والمؤسسات والمنظمات وممثلين عن المجتمع المدني. والقت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي غادة التميمي مداخلة خلال الجلسة الافتتاحية. إعتقد فيها ان «تحديث الشراء العام من اهم متطلبات مكافحة الفساد، وتعزيز اطر النزاهة والشفافية التي التزمت بها الحكومة اللبنانية خلال مؤتمر سيدر. والذي عقبها البيان الوزاري للحكومة الجديدة. وهو يشرح المرحلة الاولى في صلب البيان الوزاري». واشارت إلى أن «الشراء العام يقع في صلب الإصلاحات الهيكلية لإدارة المال العام التي من شانها تحسين الحوكمة الكلية وكسب ثقة المستثمرين واستعادة التنافسية الاقتصادية».

وقالت: «بالتحديات الكلية والاقتصادية التي يواجهها لبنان، واهمها ضيق الحيز المالي، الانفاق الاستثماري المتوقف، والتراجع الملحوظ لتنافسية الاقتصادية». كذلك اشارت إلى ان «الفساد وتضارب المصالح لا يزالان يشكلان عائقا كبيرا امام الفرص الاقتصادية». وان «تحقيق برنامج الانفاق الاستثماري يحتاج إلى القاطرة والشفافية (...) مما يتطلب اقرار قانون شراء عصري، وبدعم إلى مأسسة إجراءات تقييم مشاريع الشراء العام، للقطاعين العام والخاص مع لحظات». وإلحقت: «بما أن من التحديات: النقص الملحوظ في القدرات والمهارات». مما يستدعي «تعزيزا لقدرات والكفايات لتهيئة كادر جميع العاملين في الشراء العام، تضمن اعلى مستويات الفاعلية والجودة والشفافية».

واعتبرت ان «هذه التحديات تؤهل ان تكون حاجزا إلى قانون عصري للشراء العام، يتوافق مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة، ويتوافق مع إطار مؤسسي وتنظيمي متجانس مع تحديد الادوار بين المؤسسات ومنع التداخل الوظيفي، بما يسمح بتحقيق الاهداف وتحسين جودة الخدمات، ورفع الكفاءة والفاعلية».

ثم تحدثت المستشارة الأولى في الشراء العام في المفارة الفرنسية لمنطقة التعاون الاقتصادي والمالي والاتحاد الأوروبي لتحسين الحوكمة - سيغما أريبكا سوراي، قدمت ارشاداتها إلى ان «حكومات عدة قدمت منذ المؤتمر الأخير في حزيران ٢٠١٨، مؤامة استمرار دعم سيغما، للخطوات الرامية إلى تحديث الشراء العام في لبنان. وخلال الجلسات، اطلع المشاركون على تجارب ونماذج لتحديث الشراء في دول كمصر وتونس وغيرها. وهي القارمات الحية المعتمدة، والتحديثات المرافقة. كذلك ناقشوا المعايير الـ ١٢ حول الشراء العام التي اصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال حالات عملية تحاكي الواقع داخل الإدارات والمؤسسات المتخصصة، في محاولة لتطوير معايير الشراء العام في لبنان».

على ذمة المواقع

ELNASHRA

■ استهدفت مصادر مطلعة ان يقوم رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بزيارة فرنسا الى دمشق عرضا منذ عقد وحدة الصف الداخلي، لافتة الى ان ما هو مطروح هو زيارة وزير الخارجية جبران باسيل ولرئيس الرئيس عون.

LEBANON FILES

■ تبين ان سماسي مازن عرض للشراء اسم مرشح للرئاسة يتضمن كمارين هو محاجاة تهدد، في حين ان رئيس العمراب طلب مخفا كبيرا نقاد عملية البيع ولا تزال عملية المفاوضة على ان تتم خلال ايام او اسابيع.

■ يعتزم نائب الرئيس حسين الحاج «الاستعانة باستخدام في اللغة العربية للتدريب على القرارات والتعابير العربية، محيلا بعض نفسه «الاخطاء في إطلالات الإعلامية».

■ لا يقف النائب زياد حواط عن دعوة اهل منطقته إلى تقديم طلبات العمل عبر مكتبه لتعيين للمجمع الاتصاري الذي جرا مقابلات في مدينة جبيل شارف على الانتهاء، وسوف يوفر فرص عمل لنحو ١١٠٠ شخص، علما بان الأولوية في التوظيف في جبيليين.

AlKalima Online

■ يتابع بطوماسيون غريبون بدقة ومحدية كل كلام عن الفساد، ويسألون زوارهم إذا كان معكما تأمين مستندات، إلى حد ان بطوماسيا من الصف الثاني استغرب انطباعا بأنه تدعم المعلومة اللبنانية التي تشارك بالفساد وان تحاربه.

■ بعد زيارة روسيا يتوجه رئيس الجمهورية ميشال عون في وقت لاحق إلى الصين تلبية لدعوة رسمية.

Lebanon Debate.com

■ عاد الصراع ليستعر بين النائب زياد اسود والنائب السابق امل ابو زيد، على خلفية محتويات اسود الإستفزاف دور ابو زيد بدعم مطرانية الروم الكاثوليك، الأمر الذي استدعى ردا من ابو زيد وضع فيه النقاط على الحروف، مستندا إلى كتاب من راعي ابرشية الكاثوليك في صيدا وبير الغمر.

لبنات

■ علم «لبنات ٢٤» من مصادر مطلعة ان الرئيس ميشال عون بات يضع ملف النازحين كاولوية قصوى في عهده. وهو سيطلب باي إجراء من اجل إيجاد حل حقيقي وعملي لإعادتهم إلى سوريا.

الدّيار
AD-DIYAR
لبنانية • سياسية • مستقلة

«ورشة في تحديث الشراء العام» بساط : من أهمّ مُتطلبات مُكافحة الفساد

خلال الورشة

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي – وزارة المال ورشة عمل بعنوان «تجارب رائدة في تحديث الشراء العام»، بالتعاون مع مبادرة «سيغما» المشتركة بين منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والإتحاد الأوروبي، وبحضور لافت من المؤسسات الدولية والسفارات والقطاع وعدد من مسؤولي الشراء في الإدارات والمؤسسات والبلديات ومراقبين من المجتمع المدني.

والقت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط كلمة خلال الجلسة الإفتتاحية، لإحظت فيها ان «تحديث الشراء العام من أهم متطلبات مكافحة الفساد وتعزيز اطر النزاهة والشفافية التي التزمت بها الحكومة اللبنانية خلال مؤتمر سيدر، واقد عليها البيان الوزاري للحكومة الجديدة. وهو يدرج للمرة الأولى في صلب البيان الوزاري». واشارت إلى ان «الشراء العام يقع في صلب الإصلاحات الهيكلية لإدارة المال العام التي من شأنها تحسين الحوكمة المالية وكسب ثقة المستثمرين واستعادة التنافسية الإقتصادية».

وذكّرت بالتحديات المالية والإقتصادية التي يواجهها لبنان، واهمها «ضيق هامش الإنفاق الإستثماري للدولة»، و«التراجع الملحوظ للتنافسية الإقتصادية». كذلك اشارت إلى ان «الفساد وتضارب المصالح لا يزالان يشكلان عائقا كبيراً أمام الفرص الإقتصادية»، وان «تنفيذ برنامج الإنفاق الإستثماري يحتاج إلى الفاعلية والشفافية» (...) مما يتطلب اقرار قانون شراء عصري، ويدعو إلى ملاءمة إجراءات تكريم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع احكامه». ولاحظت ايضاً ان بين التحديات «النقص الملحوظ في القدرات والمهارات» مما يستدعي «تعزيزاً للقدرات والكفايات المهنية لدى جميع العاملين في الشراء العام لضمان اعلى مستويات الفاعلية والجودة والشفافية».

واشارت إلى ان وزير المال علي حسن خليل «يولي تحديث الشراء العام اهمية كبيرة، إذ كلّف المعهد المالي متابعة تطبيق توصيات المؤتمر الوطني الأول حول الشراء». واطلق ثلاثة مسارات عمل متوازية، اولها قانون جديد للشراء العام، منسجم مع المبادئ الدولية، لا سيّما المبادئ الـ ١٢ لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، وثانيها تبويب دفاتر الشروط النموذجيّة الخمسة التي كانت قد اعدّتها وزارة المال عام ٢٠١٣ بالتعاون مع البنك الدولي، ليُصبح استخدامها ملزماً. والمسار الثالث مسح «MAPS» وهو منهجية تقييم دولية لنُظُم الشراء العام، نفذتها الوزارة بدعم من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، وتندرج في إطار المقاطعات الدولية لوضع قواعد لنظام شراء عصري، وتوزيع المسؤوليات لدى المؤسسات المعنيّة والتحضير للشراء الإلكتروني».

بوزاي: تم تحديث المستشار الأوّل في الشراء العام في المبادرة المشتركة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والإتحاد الأوروبي لتحسين الحوكمة – سيغما إيريكا بوزاي، قابلت ارتباحها إلى ان «خطوات عدّة نفذت منذ المؤتمر الأخير في حزيران ٢٠١٨»، مؤكدة استمرار دعم «سيغما» للخطوات الرامية إلى تحديث الشراء العام في لبنان. وشددت على الحاجة إلى توفير فريق محترف ومتخصص في الشراء العام في كل إدارة عامة وفي مؤسسات الرقابة، مميزة اهمية التدريب في هذا المجال. ورات وجوب قيام حوار دائم ومستمر بين القطاعين العام والخاص في مجال الشراء العام. كذلك رات ضرورة الحوار بين الدول وتبادل الخبرات في هذا المجال.

الشرق
مستمرة في الصدور منذ ١٩٥٢
El Sharq Online
الإلكترونية
العدد

ورشة عمل في معهد باسل فليحان: مكافحة الفساد تتطلب تحديث الشراء العام

المبيض متحدثاً

نظم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي – وزارة المال ورشة عمل بعنوان «تجارب رائدة في تحديث الشراء العام»، بالتعاون مع مبادرة «سيغما» المشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي، وفي حضور لافت من المؤسسات الدولية والسفارات والقطاع وعدد من مسؤولي الشراء في الادارات والمؤسسات والبلديات ومراقبين من المجتمع المدني.

ألقت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط كلمة خلال الجلسة الافتتاحية، لاحظت فيها أن «تحديث الشراء العام من أهم متطلبات مكافحة الفساد وتعزيز أطر النزاهة والشفافية التي التزمت بها الحكومة اللبنانية خلال مؤتمر سيدر، وأكد عليها البيان الوزاري للحكومة الجديدة، وهو يدرج للمرة الأولى في صلب البيان الوزاري».

ولفتت إلى أن «الشراء العام يقع في صلب الاصلاحات الهيكلية لإدارة المال العام التي من شأنها تحسين الحوكمة المالية وكسب ثقة المستثمرين واستعادة التنافسية الاقتصادية».

وذكرت «بالتحديات المالية والاقتصادية التي يواجهها لبنان، وأهمها ضيق هامش الانفاق الاستثماري للدولة، والتراجع الملحوظ للتنافسية الاقتصادية».

واشارت إلى أن «الفساد وتضارب المصالح لا يزالان يشكلان عائقا كبيرا أمام الفرص الاقتصادية، وأن تنفيذ برنامج الانفاق الاستثماري يحتاج إلى الفاعلية والشفافية، ما يتطلب اقرار قانون شراء عصري، ويدعو إلى ملاءمة إجراءات تلزيم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع أحكامه».

ولاحظت «أن بين التحديات النقص الملحوظ في القدرات والمهارات، ما يستدعي تعزيزا للقدرات والكفايات المهنية لدى جميع العاملين في الشراء العام لضمان أعلى مستويات الفاعلية والجودة والشفافية».

واعتبرت «أن هذه التحديات تؤكد أن ثمة حاجة إلى قانون عصري للشراء العام، يتوافق مع المبادىء الدولية والممارسات الجيدة، ويترافق مع اطار مؤسسي وتنظيمي متجانس مع تحديد الأدوار بين المؤسسات ومنع التداخل الوظيفي غير الفاعل بما يسمح بتحقيق الأهداف وتحسين جودة الخدمات، ورفع الكفاءة والفاعلية».

ثم تحدثت المستشار الأول في الشراء العام في المبادرة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي لتحسين الحوكمة – سيغما – ايريكا بوزاي، فأبدت ارتياحها الى ان «خطوات عدة نفذت منذ المؤتمر الأخير في حزيران 2018»، مؤكدة استمرار دعم «سيغما للخطوات الرامية الى تحديث الشراء العام في لبنان».

وخلال الجلسات، اطلع المشاركون على تجارب ونماذج لتحديث الشراء في دول كمصر وتونس وغيرها، وعلى المقاربات الجيدة المعتمدة، والتحديات المرافقة، كذلك ناقشوا المبادىء الـ12 حول الشراء العام التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال حالات عملية تحاكي الواقع داخل الادارات والمؤسسات اللبنانية، في محاولة لبلورة مبادىء الشراء العام في لبنان.

بساط خلال ورشة عمل في معهد باسل فليحان:
تحديث الشراء العام من أهم متطلّبات مكافحة الفساد

الاثنين ٤ آذار ٢٠١٩ 15:53 اقتصاد الدول

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المال ورشة عمل بعنوان "تجارب رائدة في تحديث الشراء العام"، بالتعاون مع مبادرة "سيغما" المشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي، وبحضور لافت من المؤسسات الدولية والسفارات والقطاعوعدد من مسؤولي الشراء في الادارات والمؤسسات والبلديات ومراقبين من المجتمع المدني.

وألقت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط كلمة خلال الجلسة الافتتاحية، لاحظت فيها أن "تحديث الشراء العام من أهم متطلّبات مكافحة الفساد وتعزيز أطر النزاهة والشفافية التي التزمت بها الحكومة اللبنانية خلال مؤتمر سيدر، وأكّد عليها البيان الوزاري للحكومة الجديدة، وهو يُدرَج للمرة الأولى في صلب البيان الوزاري". وأشارت إلى أن "الشراء العام يقع في صلب الاصلاحات الهيكليّة لإدارة المال العام التي من شأنها تحسين الحوكمة الماليّة وكسب ثقة المستثمرين واستعادة التنافسية الاقتصادية."

وذكّرت بالتحديات المالية والاقتصادية التي يواجهها لبنان، وأهمها "ضيق هامش الانفاق الاستثماري للدولة"، و"التراجع الملحوظ للتنافسية الاقتصادية". كذلك اشارت إلى أن "الفساد وتضارب المصالح لا يزالان يشكلان عائقا كبيراً أمام الفرص الاقتصادية"، وأن "تنفيذ برنامج الانفاق الاستثماري يحتاج إلى الفاعلية والشفافية" (...) مما يتطلب اقرار قانون شراء عصري، ويدعو إلى ملاءمة إجراءات تلزيم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع أحكامه". ولاحظت أيضاً أن بين التحديات "النقص الملحوظ في القدرات والمهارات"، مما يستدعي "تعزيزاً للقدرات والكفايات المهنية لدى جميع العاملين في الشراء العام لضمان أعلى مستويات الفاعلية والجودة والشفافية."

واعتبرت أن هذه التحديات تؤكّد أن "ثمة حاجة إلى قانون عصري للشراء العام، يتوافق مع المبادىء الدولية والممارسات الجيدة، ويترافق مع إطار مؤسسي وتنظيمي متجانس مع تحديد

الأدوار بين المؤسسات ومنع التداخل الوظيفي غير الفاعل بما يسمح بتحقيق الأهداف وتحسين جودة الخدمات، ورفع الكفاءة والفاعليّة."

وأشارت إلى أن وزير المال علي حسن خليل، يولي تحديث الشراء العام أهمية كبيرة، إذ كلّف المعهد المالي متابعة تطبيق توصيات المؤتمر الوطني الأول حول الشراء، وأطلق ثلاثة مسارات عمل متوازية، أولها قانون جديد للشراء العام، منسجم مع المبادئ الدولية، لاسيّما المبادئ الـ 12 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وثانيها تيويم دفاتر الشروط النموذجيّة الخمسة التي كانت قد أعدّتها وزارة المال عام 2013 بالتعاون مع البنك الدولي، ليُصبح استخدامها ملزماً، والمسار الثالث مسح MAPSوهو منهجية تقييم دولية لنُظُم الشراء العام، تنفذها الوزارة بدعم من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، وتندرج في إطار المتطلّبات الدولية لوضع قواعد لنظام شراء عصري، وتوزيع المسؤوليات لدى المؤسسات المعنيّة والتحضير للشراء الإلكتروني.

ثم تحدثت المستشار الأوّل في الشراء العام في المبادرة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي لتحسين الحوكمة – سيغما ايريكا بوزاي، فأبدت ارتياحها إلى أن "خطوات عدّة نفذت منذ المؤتمر الأخير في حزيران 2018"، مؤكدة استمرار دعم "سيغما" للخطوات الرامية إلى تحديث الشراء العام في لبنان. وشددت على الحاجة إلى توفير فريق محترف ومتخصص في الشراء العام في كل إدارة عامة وفي مؤسسات الرقابة، مبرزة أهمية التدريب في هذا المجال. ورأت وجوب قيام حوار دائم ومستمر بين القطاعين العام والخاص في مجال الشراء العام. كذلك رأت ضرورة الحوار بين الدول وتبادل الخبرات في هذا المجال.
https://eliktisad.com/news/show/392116/%D8%A8%D8%B3%D8%A7%D8%B7-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%B1%D8%B4%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%86:-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A1-

AlKalima Online
موقع لبناني إخباري مستقل

معهد باسل فليحان نظّم ورشة عمل بعنوان "تجارب رائدة في تحديث الشراء العام"

Monday, March 4, 2019

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المال اليوم الإثنين ورشة عمل بعنوان "تجارب رائدة في تحديث الشراء العام"، بالتعاون مع مبادرة "سيغما" المشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي، وبحضور لافت من المؤسسات الدولية والسفارات والقطاع وعدد من مسؤولي الشراء في الادارات والمؤسسات والبلديات ومراقبين من المجتمع المدني.

وألقت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط كلمة خلال الجلسة الافتتاحية، لاحظت فيها أن "تحديث الشراء العام من أهم متطلّبات مكافحة الفساد وتعزيز أطر النزاهة والشفافية التي التزمت بها الحكومة اللبنانية خلال مؤتمر سيدر، وأكّد عليها البيان الوزاري للحكومة الجديدة، وهو يُدرَج للمرة الأولى في صلب البيان الوزاري". وأشارت إلى أن "الشراء العام يقع في صلب الاصلاحات الهيكليّة لإدارة المال العام التي من شأنها تحسين الحوكمة الماليّة وكسب ثقة المستثمرين واستعادة التنافسية الاقتصادية".

وذكّرت بالتحديات المالية والاقتصادية التي يواجهها لبنان، وأهمها "ضيق هامش الانفاق الاستثماري للدولة"، و"التراجع الملحوظ للتنافسية الاقتصادية". كذلك اشارت إلى أن "الفساد وتضارب المصالح لا يزالان يشكلان عائقا كبيراً أمام الفرص الاقتصادية"، وأن "تنفيذ برنامج الانفاق الاستثماري يحتاج إلى الفاعلية والشفافية" (...) مما يتطلب اقرار قانون شراء عصري، ويدعو إلى ملاءمة إجراءات تلزيم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع أحكامه". ولاحظت أيضاً أن بين التحديات "النقص الملحوظ في القدرات والمهارات"، مما يستدعي "تعزيزاً للقدرات والكفايات المهنية لدى جميع العاملين في الشراء العام لضمان أعلى مستويات الفاعلية والجودة والشفافية".

واعتبرت أن هذه التحديات تؤكّد أن "ثمة حاجة إلى قانون عصري للشراء العام، يتوافق مع

المبادىء الدولية والممارسات الجيدة، ويترافق مع إطار مؤسسي وتنظيمي متجانس مع تحديد الأدوار بين المؤسسات ومنع التداخل الوظيفي غير الفاعل بما يسمح بتحقيق الأهداف وتحسين جودة الخدمات، ورفع الكفاءة والفاعليّة".

وأشارت إلى أن وزير المال علي حسن خليل، يولي تحديث الشراء العام أهمية كبيرة، إذ كلّف المعهد المالي متابعة تطبيق توصيات المؤتمر الوطني الأول حول الشراء، وأطلق ثلاثة مسارات عمل متوازية، أولها قانون جديد للشراء العام، منسجم مع المبادئ الدولية، لاسيّما المبادئ الـ 12 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وثانيها تيويم دفاتر الشروط النموذجيّة الخمسة التي كانت قد أعدّتها وزارة المال عام 2013 بالتعاون مع البنك الدولي، ليُصبح استخدامها ملزماً، والمسار الثالث مسحMAPS وهو منهجية تقييم دولية لنُظُم الشراء العام، تنفذها الوزارة بدعم من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، وتندرج في إطار المتطلّبات الدولية لوضع قواعد لنظام شراء عصري، وتوزيع المسؤوليات لدى المؤسسات المعنيّة والتحضير للشراء الإلكتروني.

ثم تحدثت المستشار الأوّل في الشراء العام في المبادرة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي لتحسين الحوكمة – سيغما ايريكا بوزاي، فأبدت ارتياحها إلى أن "خطوات عدّة نفذت منذ المؤتمر الأخير في حزيران 2018"، مؤكدة استمرار دعم "سيغما" للخطوات الرامية إلى تحديث الشراء العام في لبنان. وشددت على الحاجة إلى توفير فريق محترف ومتخصص في الشراء العام في كل إدارة عامة وفي مؤسسات الرقابة، مبرزة أهمية التدريب في هذا المجال. ورأت وجوب قيام حوار دائم ومستمر بين القطاعين العام والخاص في مجال الشراء العام. كذلك رأت ضرورة الحوار بين الدول وتبادل الخبرات في هذا المجال.

وخلال الجلسات، اطلع المشاركون على تجارب ونماذج لتحديث الشراء في دول كمصر وتونس وغيرها، وعلى المقاربات الجيدة المعتمدة، والتحديات المرافقة. كذلك ناقشوا المبادىء الـ 12 حول الشراء العام التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال حالات عملية تحاكي الواقع داخل الادارات والمؤسسات اللبنانية، في محاولة لبلورة مبادىء الشراء العام في لبنان. وبين المتحدثين الخبير الدولي ستين برون-نيلسن، والمدير الاقليمي لمعهد المشتريات والتوريد في بريطانيا سام أشامبونغ، ومساعد وزير المالية للتطوير الإداري والفني في مصر خالد نوفل الذي عرض تجربة مصر الرائدة في تحديث الشراء العام في نهاية العام المنصرم. أما تجربة تونس التي كانت الأولى بين الدول العربية في اعتماد نظام الشراء العام الإلكتروني، فتحدثت عنها رئيسة المرصد الوطني للمشتريات العامة في تونس ريم زهري.
http://alkalimaonline.com/Newsdet.aspx?id=370215

اللبنانية
أخبار لبنان والعالم لكل العالم
ALLOUBNANIA.COM

معهد باسل فليحان نظّم ورشة عمل بعنوان "تجارب رائدة في تحديث الشراء العام"

March 4, 2019

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي – وزارة المال اليوم الإثنين ورشة عمل بعنوان "تجارب رائدة في تحديث الشراء العام"،بالتعاون مع مبادرة "سيغما" المشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي، وبحضور لافت من المؤسسات الدولية والسفارات والقطاع وعدد منمسؤولي الشراء في الادارات والمؤسسات والبلديات ومراقبين من المجتمع المدني.

وألقت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط كلمة خلال الجلسة الافتتاحية، لاحظت فيها أن "تحديث الشراء العام من أهم متطلّبات مكافحة الفساد وتعزيز أطر النزاهة والشفافية التي التزمت بها الحكومة اللبنانية خلال مؤتمر سيدر، وأكّد عليها البيان الوزاري للحكومة الجديدة، وهو يُدرَج للمرة الأولى في صلب البيان الوزاري". وأشارت إلى أن "الشراء العام يقع في صلب الاصلاحات الهيكليّة لإدارة المال العام التي من شأنها تحسين الحوكمة الماليّة وكسب ثقة المستثمرين واستعادة التنافسية الاقتصادية".

وذكّرت بالتحديات المالية والاقتصادية التي يواجهها لبنان، وأهمها "ضيق هامش الانفاق الاستثماري للدولة"، و"التراجع الملحوظ للتنافسية الاقتصادية". كذلك اشارت إلى أن"الفساد وتضارب المصالح لا يزالان يشكلان عائقا كبيراً أمام الفرص الاقتصادية"، وأن"تنفيذ برنامج الانفاق الاستثماري يحتاج إلى الفاعلية والشفافية" (...) مما يتطلب اقرار قانون شراء عصري، ويدعو إلى ملاءمة إجراءات تلزيم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع أحكامه".

ولاحظت أيضاً أن بين التحديات "النقص الملحوظ في القدرات والمهارات"، مما يستدعي "تعزيزاً للقدرات والكفايات المهنية لدى جميع العاملين في الشراء العام لضمان أعلى مستويات الفاعلية والجودة والشفافية".

واعتبرت أن هذه التحديات تؤكّد أن "ثمة حاجة إلى قانون عصري للشراء العام، يتوافق مع المبادىء الدولية والممارسات الجيدة، ويترافق مع إطار مؤسسي وتنظيمي متجانس مع تحديد

الأدوار بين المؤسسات ومنع التداخل الوظيفي غير الفاعل بما يسمح بتحقيق الأهداف وتحسين جودة الخدمات، ورفع الكفاءة والفاعليّة".
وأشارت إلى أن وزير المال علي حسن خليل، يولي تحديث الشراء العام أهمية كبيرة، إذ كلّف المعهد المالي متابعة تطبيق توصيات المؤتمر الوطني الأول حول الشراء، وأطلق ثلاثة مسارات عمل متوازية، أولها قانون جديد للشراء العام، منسجم مع المبادئ الدولية، لاسيّما المبادئ الـ 12 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وثانيها تيويم دفاتر الشروط النموذجيّة الخمسة التي كانت قد أعدّتها وزارة المال عام 2013 بالتعاون مع البنك الدولي، ليُصبح استخدامها ملزماً، والمسار الثالث مسحMAPS وهو منهجية تقييم دولية لنُظُم الشراء العام، تنفذها الوزارة بدعم من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، وتندرج في إطار المتطلّبات الدولية لوضع قواعد لنظام شراء عصري، وتوزيع المسؤوليات لدى المؤسسات المعنيّة والتحضير للشراء الإلكتروني.
بوزاي

ثم تحدثت المستشار الأوّل في الشراء العام في المبادرة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي لتحسين الحوكمة – سيغما ايريكا بوزاي، فأبدت ارتياحها إلى أن "خطوات عدّة نفذت منذ المؤتمر الأخير في حزيران 2018"، مؤكدة استمرار دعم "سيغما" للخطوات الرامية إلى تحديث الشراء العام في لبنان. وشددت على الحاجة إلى توفير فريق محترف ومتخصص في الشراء العام في كل إدارة عامة وفي مؤسسات الرقابة، مبرزة أهمية التدريب في هذا المجال. ورأت وجوب قيام حوار دائم ومستمر بين القطاعين العام والخاص في مجال الشراء العام. كذلك رأت ضرورة الحوار بين الدول وتبادل الخبرات في هذا المجال.

الجلسات
وخلال الجلسات، اطلع المشاركون علىتجارب ونماذج لتحديث الشراء في دول كمصر وتونس وغيرها، وعلى المقاربات الجيدة المعتمدة، والتحديات المرافقة. كذلك ناقشوا المبادىء الـ 12 حول الشراء العام التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال حالات عملية تحاكي الواقع داخل الادارات والمؤسسات اللبنانية، في محاولة لبلورة مبادىء الشراء العام في لبنان. وبين المتحدثين الخبير الدولي ستين برون-نيلسن، والمدير الاقليمي لمعهد المشتريات والتوريد في بريطانيا سام أشامبونغ، ومساعد وزير المالية للتطوير الإداري والفني في مصر خالد نوفل الذي عرض تجربة مصر الرائدة في تحديث الشراء العام في نهاية العام المنصرم. أما تجربة تونس التي كانت الأولى بين الدول العربية في اعتماد نظام الشراء العام الإلكتروني، فتحدثت عنها رئيسة المرصد الوطني للمشتريات العامة في تونس ريم زهري.
https://alloubnania.com/archives/15957

بساط في ورشة عمل لمعهد باسل فليحان:
تحديث الشراء العام من أهم متطلّبات مكافحة الفساد
وإدراجه في صلب البيان الوزاري يحصل للمرة الأولى

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي – وزارة المال اليوم الإثنين ورشة عمل بعنوان ‘‘تجارب رائدة في تحديث الشراء العام’’، بالتعاون مع مبادرة ‘‘سيغما’’ المشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي، وبحضور لافت من المؤسسات الدولية والسفارات والقطاع وعدد من مسؤولي الشراء في الادارات والمؤسسات والبلديات ومراقبين من المجتمع المدني.

وألقت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط كلمة خلال الجلسة الافتتاحية، لاحظت فيها أن ‘‘تحديث الشراء العام من أهم متطلّبات مكافحة الفساد وتعزيز أطر النزاهة والشفافية التي التزمت بها الحكومة اللبنانية خلال مؤتمر سيدر، وأكّد عليها البيان الوزاري للحكومة الجديدة، وهو يُدرَج للمرة الأولى في صلب البيان الوزاري’’. وأشارت إلى أن ‘‘الشراء العام يقع في صلب الاصلاحات الهيكليّة لإدارة المال العام التي من شأنها تحسين الحوكمة الماليّة وكسب ثقة المستثمرين واستعادة التنافسية الاقتصادية.’’

وذكّرت بالتحديات المالية والاقتصادية التي يواجهها لبنان، وأهمها ‘‘ضيق هامش الانفاق الاستثماري للدولة’’، و’’التراجع الملحوظ للتنافسية الاقتصادية’’. كذلك اشارت إلى أن ‘‘الفساد وتضارب المصالح لا يزالان يشكلان عائقا كبيراً أمام الفرص الاقتصادية’’، وأن ‘‘تنفيذ برنامج الانفاق الاستثماري يحتاج إلى الفاعلية والشفافية’’ (...) مما يتطلب اقرار قانون شراء عصري، ويدعو إلى ملاءمة إجراءات تلزيم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع أحكامه’’.

ولاحظت أيضاً أن بين التحديات ‘‘النقص الملحوظ في القدرات والمهارات’’، مما يستدعي ‘‘تعزيزاً للقدرات والكفايات المهنية لدى جميع العاملين في الشراء العام لضمان أعلى مستويات الفاعلية والجودة والشفافية.’’

واعتبرت أن هذه التحديات تؤكّد أن ‘‘ثمة حاجة إلى قانون عصري للشراء العام، يتوافق مع المبادىء الدولية والممارسات الجيدة، ويترافق مع إطار مؤسسي وتنظيمي متجانس مع تحديد

الأدوار بين المؤسسات ومنع التداخل الوظيفي غير الفاعل بما يسمح بتحقيق الأهداف وتحسين جودة الخدمات، ورفع الكفاءة والفاعليّة."
وأشارت إلى أن وزير المال علي حسن خليل، يولي تحديث الشراء العام أهمية كبيرة، إذ كلّف المعهد المالي متابعة تطبيق توصيات المؤتمر الوطني الأول حول الشراء، وأطلق ثلاثة مسارات عمل متوازية، أولها قانون جديد للشراء العام، منسجم مع المبادئ الدولية، لاسيّما المبادئ الـ 12 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وثانيها تيويم دفاتر الشروط النموذجيّة الخمسة التي كانت قد أعدّتها وزارة المال عام 2013 بالتعاون مع البنك الدولي، ليُصبح استخدامها ملزماً، والمسار الثالث مسح MAPS وهو منهجية تقييم دولية لنُظُم الشراء العام، تنفذها الوزارة بدعم من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، وتندرج في إطار المتطلّبات الدولية لوضع قواعد لنظام شراء عصري، وتوزيع المسؤوليات لدى المؤسسات المعنيّة والتحضير للشراء الإلكتروني.
بوزاي

ثَم تحدثت المستشار الأوّل في الشراء العام في المبادرة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي لتحسين الحوكمة – سيغما ايريكا بوزاي، فأبدت ارتياحها إلى أن "خطوات عدّة نفذت منذ المؤتمر الأخير في حزيران 2018"، مؤكدة استمرار دعم "سيغما" للخطوات الرامية إلى تحديث الشراء العام في لبنان. وشددت على الحاجة إلى توفير فريق محترف ومتخصص في الشراء العام في كل إدارة عامة وفي مؤسسات الرقابة، مبرزة أهمية التدريب في هذا المجال. ورأت وجوب قيام حوار دائم ومستمر بين القطاعين العام والخاص في مجال الشراء العام. كذلك رأت ضرورة الحوار بين الدول وتبادل الخبرات في هذا المجال.

الجلسات
وخلال الجلسات، اطلع المشاركون على تجارب ونماذج لتحديث الشراء في دول كمصر وتونس وغيرها، وعلى المقاربات الجيدة المعتمدة، والتحديات المرافقة. كذلك ناقشوا المبادىء الـ 12 حول الشراء العام التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال حالات عملية تحاكي الواقع داخل الادارات والمؤسسات اللبنانية، في محاولة لبلورة مبادىء الشراء العام في لبنان. وبين المتحدثين الخبير الدولي ستين برون-نيلسن، والمدير الاقليمي لمعهد المشتريات والتوريد في بريطانيا سام أشامبونغ، ومساعد وزير المالية للتطوير الإداري والفني في مصر خالد نوفل الذي عرض تجربة مصر الرائدة في تحديث الشراء العام في نهاية العام المنصرم. أما تجربة تونس التي كانت الأولى بين الدول العربية في اعتماد نظام الشراء العام الإلكتروني، فتحدثت عنها رئيسة المرصد الوطني للمشتريات العامة في تونس ريم زهري.
http://starlebanon.net/?p=9075

الدورة الاقتصادية
مجلّة إقتصاديّة عربيّة

معهد باسل فليحان نظّم ورشة عمل بعنوان "تجارب رائدة في تحديث الشراء العام"

بساط: تحديث الشراء العام من أهم متطلّبات مكافحة الفساد وإدراجه في صلب البيان الوزاري يحصل للمرة الأولى

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي – وزارة المال اليوم الإثنين ورشة عمل بعنوان "تجارب رائدة في تحديث الشراء العام"، بالتعاون مع مبادرة "سيغما" المشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي، وبحضور لافت من المؤسسات الدولية والسفارات والقطاع وعدد من مسؤولي الشراء في الادارات والمؤسسات والبلديات ومراقبين من المجتمع المدني.

وألقت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط كلمة خلال الجلسة الافتتاحية، لاحظت فيها أن "تحديث الشراء العام من أهم متطلّبات مكافحة الفساد وتعزيز أطر النزاهة والشفافية التي التزمت بها الحكومة اللبنانية خلال مؤتمر سيدر، وأكّد عليها البيان الوزاري للحكومة الجديدة، وهو يُدرَج للمرة الأولى في صلب البيان الوزاري". وأشارت إلى أن "الشراء العام يقع في صلب الاصلاحات الهيكليّة لإدارة المال العام التي من شأنها تحسين الحوكمة الماليّة وكسب ثقة المستثمرين واستعادة التنافسية الاقتصادية."

وذكّرت بالتحديات المالية والاقتصادية التي يواجهها لبنان، وأهمها "ضيق هامش الانفاق الاستثماري للدولة"، و"التراجع الملحوظ للتنافسية الاقتصادية". كذلك اشارت إلى أن "الفساد وتضارب المصالح لا يزالان يشكلان عائقا كبيراً أمام الفرص الاقتصادية"، وأن "تنفيذ برنامج الانفاق الاستثماري يحتاج إلى الفاعلية والشفافية" (...) مما يتطلب اقرار قانون شراء عصري، ويدعو إلى ملاءمة إجراءات تلزيم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع أحكامه". ولاحظت أيضاً أن بين التحديات "النقص الملحوظ في القدرات والمهارات"، مما يستدعي "تعزيزاً للقدرات والكفايات المهنية لدى جميع العاملين في الشراء العام لضمان أعلى مستويات الفاعلية والجودة والشفافية."

واعتبرت أن هذه التحديات تؤكّد أن "ثمة حاجة إلى قانون عصري للشراء العام، يتوافق مع المبادىء الدولية والممارسات الجيدة، ويترافق مع إطار مؤسسي وتنظيمي متجانس مع تحديد

الأدوار بين المؤسسات ومنع التداخل الوظيفي غير الفاعل بما يسمح بتحقيق الأهداف وتحسين جودة الخدمات، ورفع الكفاءة والفاعليّة."

وأشارت إلى أن وزير المال علي حسن خليل، يولي تحديث الشراء العام أهمية كبيرة، إذ كلّف المعهد المالي متابعة تطبيق توصيات المؤتمر الوطني الأول حول الشراء، وأطلق ثلاثة مسارات عمل متوازية، أولها قانون جديد للشراء العام، منسجم مع المبادئ الدولية، لاسيّما المبادئ الـ 12 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وثانيها تيويم دفاتر الشروط النموذجيّة الخمسة التي كانت قد أعدّتها وزارة المال عام 2013 بالتعاون مع البنك الدولي، ليُصبح استخدامها ملزماً، والمسار الثالث مسح MAPS وهو منهجية تقييم دولية لنُظُم الشراء العام، تنفذها الوزارة بدعم من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، وتندرج في إطار المتطلّبات الدولية لوضع قواعد لنظام شراء عصري، وتوزيع المسؤوليات لدى المؤسسات المعنيّة والتحضير للشراء الإلكتروني.

بوزاي

ثم تحدثت المستشار الأوّل في الشراء العام في المبادرة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي لتحسين الحوكمة – سيغما ايريكا بوزاي، فأبدت ارتياحها إلى أن "خطوات عدّة نفذت منذ المؤتمر الأخير في حزيران 2018"، مؤكدة استمرار دعم "سيغما" للخطوات الرامية إلى تحديث الشراء العام في لبنان. وشددت على الحاجة إلى توفير فريق محترف ومتخصص في الشراء العام في كل إدارة عامة وفي مؤسسات الرقابة، مبرزة أهمية التدريب في هذا المجال. ورأت وجوب قيام حوار دائم ومستمر بين القطاعين العام والخاص في مجال الشراء العام. كذلك رأت ضرورة الحوار بين الدول وتبادل الخبرات في هذا المجال.

الجلسات

وخلال الجلسات، اطلع المشاركون على تجارب ونماذج لتحديث الشراء في دول كمصر وتونس وغيرها، وعلى المقاربات الجيدة المعتمدة، والتحديات المرافقة. كذلك ناقشوا المبادىء الـ 12 حول الشراء العام التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال حالات عملية تحاكي الواقع داخل الادارات والمؤسسات اللبنانية، في محاولة لبلورة مبادىء الشراء العام في لبنان. وبين المتحدثين الخبير الدولي ستين برون-نيلسن، والمدير الاقليمي لمعهد المشتريات والتوريد في بريطانيا سام أشامبونغ، ومساعد وزير المالية للتطوير الإداري والفني في مصر خالد نوفل الذي عرض تجربة مصر الرائدة في تحديث الشراء العام في نهاية العام المنصرم. أما تجربة تونس التي كانت الأولى بين الدول العربية في اعتماد نظام الشراء العام الإلكتروني، فتحدثت عنها رئيسة المرصد الوطني للمشتريات العامة في تونس ريم زهري.

http://www.ad-dawra.com/2019/03/04/%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D9%86%D8%B8%D9%91%D9%85-%D9%88%D8%B1%D8%B4%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A8%D8%B9%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%86/

NEWSTELEGRAPH

بساط في ورشة عمل لمعهد باسل فليحان:
تحديث الشراء العام من أهم متطلّبات مكافحة الفساد

.: نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المال اليوم الإثنين ورشة عمل بعنوان "تجارب رائدة في تحديث الشراء العام"، بالتعاون مع مبادرة "سيغما" المشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي، وبحضور لافت من المؤسسات الدولية والسفارات والقطاع وعدد من مسؤولي الشراء في الادارات والمؤسسات والبلديات ومراقبين من المجتمع المدني.

وألقت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط كلمة خلال الجلسة الافتتاحية، لاحظت فيها أن "تحديث الشراء العام من أهم متطلّبات مكافحة الفساد وتعزيز أطر النزاهة والشفافية التي التزمت بها الحكومة اللبنانية خلال مؤتمر سيدر، وأكّد عليها البيان الوزاري للحكومة الجديدة، وهو يُدرَج للمرة الأولى في صلب البيان الوزاري". وأشارت إلى أن "الشراء العام يقع في صلب الاصلاحات الهيكليّة لإدارة المال العام التي من شأنها تحسين الحوكمة الماليّة وكسب ثقة المستثمرين واستعادة التنافسية الاقتصادية".

وذكّرت بالتحديات المالية والاقتصادية التي يواجهها لبنان، وأهمها "ضيق هامش الانفاق الاستثماري للدولة"، و"التراجع الملحوظ للتنافسية الاقتصادية". كذلك اشارت إلى أن"الفساد وتضارب المصالح لا يزالان يشكلان عائقا كبيراً أمام الفرص الاقتصادية"، وأن "تنفيذ برنامج الانفاق الاستثماري يحتاج إلى الفاعلية والشفافية" (...) مما يتطلب اقرار قانون شراء عصري، ويدعو إلى ملاءمة إجراءات تلزيم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع أحكامه".

ولاحظت أيضاً أن بين التحديات "النقص الملحوظ في القدرات والمهارات"، مما يستدعي "تعزيزاً للقدرات والكفايات المهنية لدى جميع العاملين في الشراء العام لضمان أعلى مستويات الفاعلية والجودة والشفافية".

واعتبرت أن هذه التحديات تؤكّد أن "ثمة حاجة إلى قانون عصري للشراء العام، يتوافق مع المبادىء الدولية والممارسات الجيدة، ويترافق مع إطار مؤسسي وتنظيمي متجانس مع تحديد الأدوار بين المؤسسات ومنع التداخل الوظيفي غير الفاعل بما يسمح بتحقيق الأهداف وتحسين جودة الخدمات، ورفع الكفاءة والفاعليّة".

وأشارت إلى أن وزير المال علي حسن خليل، يولي تحديث الشراء العام أهمية كبيرة، إذ كلّف المعهد المالي متابعة تطبيق توصيات المؤتمر الوطني الأول حول الشراء، وأطلق ثلاثة مسارات

عمل متوازية، أولها قانون جديد للشراء العام، منسجم مع المبادئ الدولية، لاسيّما المبادئ الـ 12 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وثانيها تيويم دفاتر الشروط النموذجيّة الخمسة التي كانت قد أعدّتها وزارة المال عام 2013 بالتعاون مع البنك الدولي، ليُصبح استخدامها ملزماً، والمسار الثالث مسح MAPS وهو منهجية تقييم دولية لنُظُم الشراء العام، تنفذها الوزارة بدعم من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، وتندرج في إطار المتطلّبات الدولية لوضع قواعد لنظام شراء عصري، وتوزيع المسؤوليات لدى المؤسسات المعنيّة والتحضير للشراء الإلكتروني.

بوزاي

ثَم تحدثت المستشار الأوّل في الشراء العام في المبادرة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي لتحسين الحوكمة – سيغما ايريكا بوزاي، فأبدت ارتياحها إلى أن "خطوات عدّة نفذت منذ المؤتمر الأخير في حزيران 2018"، مؤكدة استمرار دعم "سيغما" للخطوات الرامية إلى تحديث الشراء العام في لبنان. وشددت على الحاجة إلى توفير فريق محترف ومتخصص في الشراء العام في كل إدارة عامة وفي مؤسسات الرقابة، مبرزة أهمية التدريب في هذا المجال. ورأت وجوب قيام حوار دائم ومستمر بين القطاعين العام والخاص في مجال الشراء العام. كذلك رأت ضرورة الحوار بين الدول وتبادل الخبرات في هذا المجال.

الجلسات

وخلال الجلسات، اطلّع المشاركون على تجارب ونماذج لتحديث الشراء في دول كمصر وتونس وغيرها، وعلى المقاربات الجيدة المعتمدة، والتحديات المرافقة. كذلك ناقشوا المبادىء الـ 12 حول الشراء العام التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال حالات عملية تحاكي الواقع داخل الادارات والمؤسسات اللبنانية، في محاولة لبلورة مبادىء الشراء العام في لبنان. وبين المتحدثين الخبير الدولي ستين برون-نيلسن، والمدير الاقليمي لمعهد المشتريات والتوريد في بريطانيا سام أشامبونغ، ومساعد وزير المالية للتطوير الإداري والفني في مصر خالد نوفل الذي عرض تجربة مصر الرائدة في تحديث الشراء العام في نهاية العام المنصرم. أما تجربة تونس التي كانت الأولى بين الدول العربية في اعتماد نظام الشراء العام الإلكتروني، فتحدثت عنها رئيسة المرصد الوطني للمشتريات العامة في تونس ريم زهري.

https://www.newstelegraph.net/2019/03/04/%D8%A8%D8%B3%D8%A7%D8%B7-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%B1%D8%B4%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%87%D9%85-%D9%85%D8%AA%D8%B7%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF/

ورشة عمل في معهد فليحان
عن تجارب رائدة في تحديث الشراء العام

الإثنين 04 آذار 2019 الساعة 13:33اقتصاد وبيئة

وطنية - نظم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المال ورشة عمل بعنوان "تجارب رائدة في تحديث الشراء العام"، بالتعاون مع مبادرة "سيغما" المشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي، وفي حضور لافت من المؤسسات الدولية والسفارات والقطاع وعدد من مسؤولي الشراء في الادارات والمؤسسات والبلديات ومراقبين من المجتمع المدني.

وألقت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط كلمة خلال الجلسة الافتتاحية، لاحظت فيها أن "تحديث الشراء العام من أهم متطلبات مكافحة الفساد وتعزيز أطر النزاهة والشفافية التي التزمت بها الحكومة اللبنانية خلال مؤتمر سيدر، وأكد عليها البيان الوزاري للحكومة الجديدة، وهو يدرج للمرة الأولى في صلب البيان الوزاري."

وأشارت إلى أن "الشراء العام يقع في صلب الاصلاحات الهيكلية لإدارة المال العام التي من شأنها تحسين الحوكمة المالية وكسب ثقة المستثمرين واستعادة التنافسية الاقتصادية."

وذكرت "بالتحديات المالية والاقتصادية التي يواجهها لبنان، وأهمها ضيق هامش الانفاق الاستثماري للدولة، والتراجع الملحوظ للتنافسية الاقتصادية."

واشارت إلى أن "الفساد وتضارب المصالح لا يزالان يشكلان عائقا كبيرا أمام الفرص الاقتصادية، وأن تنفيذ برنامج الانفاق الاستثماري يحتاج إلى الفاعلية والشفافية، مما يتطلب اقرار قانون شراء عصري، ويدعو إلى ملاءمة إجراءات تلزيم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع أحكامه."

ولاحظت "أن بين التحديات النقص الملحوظ في القدرات والمهارات، مما يستدعي تعزيزا للقدرات والكفايات المهنية لدى جميع العاملين في الشراء العام لضمان أعلى مستويات الفاعلية والجودة والشفافية."

واعتبرت "أن هذه التحديات تؤكد أن ثمة حاجة إلى قانون عصري للشراء العام، يتوافق مع المبادىء الدولية والممارسات الجيدة، ويترافق مع إطار مؤسسي وتنظيمي متجانس مع تحديد الأدوار بين المؤسسات ومنع التداخل الوظيفي غير الفاعل بما يسمح بتحقيق الأهداف وتحسين جودة الخدمات، ورفع الكفاءة والفاعلية."

وأشارت إلى "أن وزير المال علي حسن خليل، يولي تحديث الشراء العام أهمية كبيرة، إذ كلف المعهد المالي متابعة تطبيق توصيات المؤتمر الوطني الأول حول الشراء، وأطلق ثلاثة مسارات عمل متوازية، أولها قانون جديد للشراء العام، منسجم مع المبادئ الدولية، لاسيما المبادئ الـ 12 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وثانيها تيويم دفاتر الشروط النموذجية الخمسة التي كانت قد أعدتها وزارة المال عام 2013 بالتعاون مع البنك الدولي، ليصبح استخدامها ملزما، والمسار الثالث مسح MAPSوهو منهجية تقييم دولية لنظم الشراء العام، تنفذها الوزارة بدعم من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، وتندرج في إطار المتطلبات الدولية لوضع قواعد لنظام شراء عصري، وتوزيع المسؤوليات لدى المؤسسات المعنية والتحضير للشراء الإلكتروني."

بوزاي
ثم تحدثت المستشار الأول في الشراء العام في المبادرة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي لتحسين الحوكمة - سيغما ايريكا بوزاي، فأبدت ارتياحها إلى أن "خطوات عدة نفذت منذ المؤتمر الأخير في حزيران 2018"، مؤكدة استمرار دعم "سيغما للخطوات الرامية إلى تحديث الشراء العام في لبنان."

وشددت على "الحاجة إلى توفير فريق محترف ومتخصص في الشراء العام في كل إدارة عامة وفي مؤسسات الرقابة، مبرزة أهمية التدريب في هذا المجال."

ورأت "وجوب قيام حوار دائم ومستمر بين القطاعين العام والخاص في مجال الشراء العام. كذلك رأت ضرورة الحوار بين الدول وتبادل الخبرات في هذا المجال ."

الجلسات
وخلال الجلسات، اطلع المشاركون على تجارب ونماذج لتحديث الشراء في دول كمصر وتونس وغيرها، وعلى المقاربات الجيدة المعتمدة، والتحديات المرافقة. كذلك ناقشوا المبادىء الـ 12 حول الشراء العام التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال حالات عملية تحاكي الواقع داخل الادارات والمؤسسات اللبنانية، في محاولة لبلورة مبادىء الشراء العام في لبنان. وبين المتحدثين الخبير الدولي ستين برون-نيلسن، والمدير الاقليمي لمعهد المشتريات والتوريد في بريطانيا سام أشامبونغ، ومساعد وزير المالية للتطوير الإداري والفني في مصر خالد نوفل الذي عرض تجربة مصر الرائدة في تحديث الشراء العام في نهاية العام المنصرم. أما تجربة تونس التي كانت الأولى بين الدول العربية في اعتماد نظام الشراء العام الإلكتروني، فتحدثت عنها رئيسة المرصد الوطني للمشتريات العامة في تونس ريم زهري .
http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/395359/